

( ١٩ )

مسألة فى احكام اهل الاخرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال [ المرتضى ] <sup>١</sup> رضي الله عنه :

سألت بيان أحكام أهل الآخرة في معارفهم وأحوالهم <sup>٢</sup> ، وأنا ذاكر من

[ ذلك ] <sup>٣</sup> جملة وجيزة :

اعلم أن لاهل الآخرة ثلاث أحوال : حال ثواب ، وحال عقاب ، وحال أخرى للمحاسبة . ويعمهم في هذه الأحوال الثلاث سقوط التكليف عنهم ، وإن معارفهم ضرورية ، وانهم ملجأون الى الامتناع من القبيح وإن كانوا مختارين لافعالهم مؤثرين لها ، وهذا هو الصحيح دون ما ذهب إليه من خالف هذه <sup>٤</sup> الجملة .

والذي يدل على سقوط التكليف عن أهل الثواب منهم ، فهو أن الثواب

---

(١) الزيادة من ب .

(٢) في ب : وأفعالهم .

(٣) الزيادة من أ و خ .

(٤) في ب : في هذه .

شرطه وحقه <sup>١</sup> أن يكون خالصاً غير مشوب <sup>٢</sup> ولا منقوص <sup>٣</sup> ، ومقارنة التكليف للمثاب يخرج منه عن صفته التي لابد أن يكون عليها .

فان قيل : فهبوا أن هذا يتم في أهل الجنة الذين هم مثابون ، فمن أين زوال التكليف عن أهل النار أو عن أهل الموقف ؟

قلنا : [ الجواب ] <sup>٤</sup> الصحيح عن هذا السؤال أنا اذا علمنا زوال التكليف عن أهل الجنة بالطريقة التي ذكرناها علمنا زواله عن أهل العقاب وأهل الموقف بالاجماع ، لان أحداً من الامة <sup>٥</sup> لايفصل بين أحوال [ أهل ] <sup>٦</sup> الاخرة في كيفية المعارف وزوال التكليف .

وهذا الوجه أولى مما يمضى في الكتب من أن أهل الاخرة بين مثاب <sup>٧</sup> أو معاقب أو مسائل يحاسب ، ولو كانوا مكلفين لجاز أن يتغير أحوال [ أهل ] <sup>٨</sup> العقاب الى الثواب وأحوال [ أهل ] <sup>٩</sup> الثواب الى العقاب ، وان يصيروا دون المؤمنين حالا في الثواب بمنزلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منازلهم في ثوابه <sup>٩</sup> .

وانما قلنا انه أولى منه ، لان العقل لا يمنع مما ذكره من تغير أحوال

---

(١) فى أ : شرط وصفه .

(٢) فى ب : غير مسنون .

(٣) فى خ : ولا منتقص .

(٤) الزيادة من أ .

(٥) فى أ و خ : من الائمة .

(٦) الزيادة من ب .

(٧) فى ب : من أهل الاخرة بين حيات .

(٨) الزيادة من أ .

(٩) فى أ : وثوابه .

[أهل] <sup>١</sup> الآخرة في الثواب والعقاب، وإن منع [من] <sup>٢</sup> ذلك سمع أو أجمع،  
عول عليه في المنع منه ، والا فقد كان مجزواً .

وليس لاحد أن يقول : كيف [يكون] <sup>٣</sup> أهل الآخرة مكلفين وليس لهم  
دواع مترددة ، والشبهة لا تدخل <sup>٤</sup> عليهم، والتكليف إنما يحسن تعريضاً للثواب  
و[الثواب] <sup>٥</sup> لا يستحق مع توفر الدواعي وامتناع دخول الشبهة .

فالجواب عن هذه الشبهة : انه غير ممتنع دخول الشبهة على أهل الآخرة،  
فيصح أن يكلفوا ، لانهم في معابنتهم تلك الاحوال والايات يجرون <sup>٦</sup> مجرى  
من شاهد المعجزات العظيمة للانبياء عليهم السلام في أنه مكلف، ويجوز دخول  
الشبهة عليه .

وأما الذي يدل على أن أهل الآخرة لا بد أن يكونوا عارفين بالله تعالى  
وأحواله ، فهو أن المثاب متى لم يعرفه تعالى ، لم يصح منه معرفة كون الثواب  
ثواباً واصلًا <sup>٧</sup> اليه ، على الوجه الذي يستحقه <sup>٨</sup> ، وانه دائم غير منقطع ، واذا  
كانت هذه المعارف واجبة فما لا يتم هذه المعرفة الا به - من معرفه الله تعالى  
واكمال العقل وغيرهما <sup>٩</sup> - لا بد من حصوله .

---

(١) الزيادة من أ .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) في ب : والشبهة لا تدخل .

(٥) الزيادة من ب .

(٦) في أ و خ : تجرى .

(٧) في أ : ثواباً واصلًا .

(٨) في ب : استحقه .

(٩) في أ و ب : وغيره .

وانما قلنا بوجوب حصول هذه<sup>١</sup> المعارف لان المثاب متى لم يعرف أن الثواب واصل اليه على سبيل الجزاء عما فعله<sup>٢</sup> من الطاعات لم يعلم أنه قد وفي حقه وفيه<sup>٣</sup> بما عرض له من التكليف الشاق، ولان كون الثواب<sup>٤</sup> ثواباً مفتقر الى العلم بقصد فاعله الى التعظيم به ، والعلم بالقصد يقتضي العلم بالقاصد، والعلم بدوام الثواب أيضاً زائد في لذة المثاب وناف للتكدير والتنقيص<sup>٥</sup> بجواز انقطاعه، ومعلوم أنه لا يتم العلم بدوامه الا بعد المعرفة بالله تعالى .

والقول في المعاقب يقرب<sup>٦</sup> من القول [ في ]<sup>٧</sup> المثاب ، لانه يجب أن يعرف أن الالام الواصلة اليه على سبيل العقاب، فيعلم أنها مستحقة وواقعة على وجه الحسن ، ويعلم قصد القاصد الى الاستحقاق بها كما قلناه في باب الثواب والقصد الى التعظيم به، ويعلم أيضاً دوامه، فيكون ذلك زائداً في ايلامه والاضرار به<sup>٨</sup> وهذا كله لا يتم الا بعد المعرفة بالله تعالى وأحواله فيجب حصولها .

فان قيل : فمن أين [ علمتم ]<sup>٩</sup> أن أهل الموقف يجب أن يكونوا عارفين بالله تعالى وليس يتم فيهم ما ذكرتموه في أهل الثواب والعقاب في وجوب المعرفة بالله تعالى .

قلنا : [ أهل الموقف يجرون مجرى أهل الثواب والعقاب ]<sup>١٠</sup> في وجوب

(١) في ب : هذين .

(٢) في أ و خ : عما فعل .

(٣) في أ : ووفى لنا .

(٤) في أ و خ : ولاكون .

(٥) في خ : والتنقيص .

(٦) في أ و خ : من المعاقب مقرب .

(٧) الزيادة من أ .

(٨) في ب : الاحتراز به .

(٩) الزيادة من أ .

(١٠) الزيادة من ب .

المعرفة بالله تعالى ، لان الفائدة <sup>١</sup> في المحاسبة والمساءلة والمواقفة هي حصول السرور واللذة لاهل الثواب ، والالام والحسرة لاهل العقاب ، فلا بد [من] <sup>٢</sup> أن يعرفوا الله عزوجل ليعلموا ماذكرناه، ولان نشر الصحف والمحاسبة <sup>٣</sup> والمساءلة أفعال واقعة على وجه الحكمة ، ولا يجوز أن يعرفوا وقوعها على هذا الوجه من الحسن والحكمة الا بعد معرفتهم <sup>٤</sup> بالله تعالى وأحواله ، ومتى لم يعرفوه <sup>٥</sup> جوزوا فيها خلاف ما بني عليه من وجوه <sup>٦</sup> الحكمة .

واذا وجب في أهل الآخرة أن يكونوا عارفين بالله تعالى لم تخل حالهم في هذه المعرفة من وجوه : اما أن يكونوا مكتسبين لها ومستدلين عليها ، أو يكونوا ملجأين اليها والى النظر المولد لها ، أو يكونوا مضطرين اليها والى النظر المولد لها ، ولا يجوز أن يكونوا مكتسبين لهذه المعرفة ، لان ذلك <sup>٧</sup> يقتضي كونهم مكلفين ، وقد بينا أنهم غير مكلفين ، ولا يجوز أن يكونوا [مكتسبين] <sup>٨</sup> لها على سبيل التذكر - كما يفعله المنتبه عن نومه عند انتباهه في أنه يفعل اعتقاداً لما كان عالماً <sup>٩</sup> ، فيكون له علوماً لاجل التذكر .

---

(١) فى خ والنسخة المطبوعة فى كلمات المحققين : قلنا لان الفائدة الخ .

(٢) الزيادة من أ .

(٣) فى أ : والمحاسب .

(٤) فى ب : معرفته .

(٥) فى أ و خ : لم يعرفوا .

(٦) فى ب : من وجه .

(٧) فى أ و خ : لان هذه .

(٨) الزيادة من ب .

(٩) فى أ : اعتقلوا لما كان علم به . وفى خ : اعتقاداً لما كان علم به .

وذلك [ أن ]<sup>١</sup> هذا الوجه لا يخرجون معه من جملة التكليف، لانهم - وان كانوا عند التذكر لابد أن يفعلوا الاعتقادات التي تصير علوماً والشبه متطرفة عليهم ويجوز دخولها فيما علموه ، فلا بد أن يكلفوا دفعها والتخلص منها ، فالتكليف ثابت أيضاً على هذا الوجه .

على أن هذا الوجه انما يتطرق فيمن كان عارفاً بالله تعالى في دار الدنيا ، وأما من لم يكن عارفاً [ به ]<sup>٢</sup> فلا يتأني منه .

فان قيل : هؤلاء الذين كانوا في الدنيا لا يعرفون الله تعالى يعرفونه في الآخرة ضرورة .

قلنا : بالاجماع نعلم ضرورة أن معارف أهل الآخرة متساوية في طريقها غير مختلفة ، ولا يجوز أن يكونوا ملجأين الى المعرفة ولا الى النظر المواسد للمعرفة، لان الالجاء<sup>٣</sup> الى أفعال القلوب لا يصح الا منه تعالى لانه المطلع على الضمائر، ولا يصح<sup>٤</sup> أن يكون تعالى ملجئاً لهم الامع تقدم معرفتهم به وبأحواله<sup>٥</sup>، لانه انما يلجئهم الى الفعل بأن يعلمهم<sup>٦</sup> بأنهم متى حاولوا العدول عنه منعهم منه ، وذلك يقتضي كونهم عارفين به تعالى وبصفاته .

على ان الالجاء الى المعرفة أيضاً لا يصح، لانه انما يلجئ الى الاعتقادات المخصوصة ، بأن يعلم الملجأ أنه يمنعه متى رام غيرها . واكثر ما في ذلك أن

---

(١) الزيادة من أ .

(٢) الزيادة من أ .

(٣) في ب : لان الجاء .

(٤) في ب : والصحيح .

(٥) في أ : وجوباً لهم .

(٦) في ب : الى الله بأن تعلمهم .



يقع من هذا الملجأ تلك الاعتقادات ، فما الذي يقتضي كونها علوماً ومعارف ؟  
ولا وجه يقضي ذلك من الوجوه المذكورة التي يصير الاعتقاد لها علماً .

ولا يجوز أن يكون تعالى مضطراً لهم الى النظر المولد للمعرفة ، لان ذلك  
جار مجرى العبث الذي لا فائدة فيه <sup>١</sup> لان الغرض هو المعرفة ، والاضطرار  
اليها يغني عن الاضطرار الى سببها ، على ان في النظر مشقة وكلته ، وذلك ينافي  
صفة أهل الثواب في الآخرة ، واذا وجب في معرفة أهل الثواب منهم الاضطرار  
وجب ذلك في معارف الجميع من الوجه الذي بيناه .

فان قيل : دلوا <sup>٢</sup> على أن [ في ] <sup>٣</sup> مقدوره تعالى علماً يفعل في غيره ، فيكون  
ذلك الغير به عالماً ، فان كلامكم <sup>٤</sup> مبني على أن ذلك مقدور غير ممتنع .

قلنا : لابد من كون ذلك في مقدوراته تعالى ، [لانه] <sup>٥</sup> لو لم يكن له مقدور  
لوجب في أجناس الاعتقادات على اختلافها أن تكون خارجة من مقدور الله  
تعالى ، لانه لا يوصف تعالى بالقدرة على علم يكون به هو تعالى عالماً ، واذا كان  
لا يوصف بالقدرة على علم يكون غيره به عالماً ، فيجب أن يكون جنس العلوم  
من الاعتقادات خارجاً عن مقدوره ، وهذا يقتضي أن يكون غيره من المحدثين  
أقدر منه وأكمل حالاً في القدرة ، لانا نقدر على هذه <sup>٦</sup> الاجناس ، واذا ثبت  
انه تعالى أقدر منا وأنه لا يجوز أن نقدر على جنس لا يقدر هو تعالى عليه ، ثبت

---

(١) في أ و خ : لا يليقه .

(٢) في ب : ولوا .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) في ب : فان كلامك .

(٥) الزيادة من أ و خ .

(٦) في ب : على هذين .

أنه لابد أن يكون قادراً على جنس العلوم .

ولهذا كفر أبو القاسم البلخي<sup>٢</sup> في هذه المسألة، وقيل له [ انك ]<sup>١</sup> مصرح بأننا أقدر منه ، ولا يلزم على هذا ما نقوله كلنا من أنه لا يوصف بالقدرة على الجمع بين الضدين ، وأن يفعل في نفسه الحركة ، وما أشبه ذلك ، لان هذا كله غير مقدور في نفسه من حيث لا يقدر عليه من القادرين أحد ، وليس كذلك قبيل الاعتقادات، لانه مقدور في نفسه لمن هو انقص حالا من القديم تعالى في باب القدرة ، فأولى وأحرى أن يكون تعالى قادراً عليه .

فان قيل : فاذا كان التكليف زائلاً عنهم فكيف أمرهم تعالى بقوله : «كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الايام الخالية»<sup>١</sup> .

قلنا : قيل ان هذا اللفظ - وان كان صيغة الامر - فليس بأمر<sup>٢</sup> على الحقيقة بل يجري مجرى الاباحة ، والاباحة لها صورة الامر، فقيل<sup>٣</sup> أيضاً انه أمر وانه تعالى أراد من أهل الجنة الاكل والشرب على سبيل الزيادة في ملاذهم وسرورهم لا على سبيل التكليف .

فان قيل : فكيف تقولون في شكر أهل الجنة لنعم الله تعالى ، أوليس هو لازم لهم<sup>٤</sup> ؟

---

(١) عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي ، كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية ، وهو صاحب مقالات، وكان من كبار المتكلمين، وله اختيارات في علم الكلام . توفي سنة ٣١٧ هـ (وفيات الاعيان : ٢٤٨/٢) .

(٢) الزيادة من ب ، وفي خ : بأنك .

(٣) سورة الحاقة : ٢٤ .

(٤) في ب : فليستأمر .

(٥) في خ : وقيل .

(٦) في ب : وليس هو ملازم لهم .

قلنا : [ أما <sup>١</sup> ما يرجع الى القلب من الشكر ، فهو يحصل في قلوبهم ضرورة ، لانه يرجع الى الاعتقادات ، وما يرجع الى اللسان منه فلا كلفة فيه ، وربما كان مثله في اللذة <sup>٢</sup> لان أحدنا يلتذ ويسر بالتحدث بنعم الله عليه ، لاسيما اذا كان وصولها اليه بعد شدة ومدى طويل من الزمان .

وأما أفعال أهل الجنة فالصحيح أنها واقعة منهم على سبيل الاختيار وان كانوا ملجأين الى الامتناع من القبح ، بخلاف ما قاله أبو الهذيل <sup>٣</sup> فانه كان يذهب الى أن أفعالهم ضرورية .

والذي يدل على صحة ما اخترناه أنه لا بد أن يكونوا مع كمال عقولهم ومعرفتهم بالامور ممن يخطر القبيح بقلبه ويتصوره وهم قادرون عليه لامحالة ، ولا يجوز أن يخلي بينهم وبين فعله ، فلا يخلون من أن يمنعوا من فعل بأمر وتكليف أو بالجاء على ما اخترناه ، أو بأن يضطروا الى خلافه على ما قاله أبو الهذيل . [ ولا يجوز أن يكونوا مكلفين لما تقدم ذكره ، ولا مضطرين على ما قاله أبو الهذيل ] <sup>٤</sup> لان المضطر مستنقص \* اللذة غير خال من تنقيص وتكدير لكونه مضطراً ، ولان التصرف على اختياره فيما يتناول [ ما يشتهي ] <sup>٥</sup> وينقله من حال

---

(١) الزيادة من أ .

(٢) في ب : في صلة اللذة .

(٣) محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدى ، كان من أئمة الاعتزال له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات ، وكف بصره في آخر عمره ، ولد في البصرة سنة ١٣٥ هـ وتوفي بسامراء سنة ٢٣٥ هـ ( الاعلام للزركلى : ٣٥٥/٧ ) .

(٤) الزيادة من أ و خ .

(٥) في خ : مستنقص ، وكذا بعده : تنقيص .

(٦) الزيادة من أ و خ .

الى حمال باختياره أزيد في لذاته وأدخل في تمتعه وسروره [ ولذته ]<sup>١</sup> وانما يرغب الله تعالى في اللذات الواصلة في الجنة على الوجه المعتاد في الدنيا ، فلم يبق بعد ذلك الا أنهم يلجأون الى الامتناع من القبيح ، والا جاز وقوعه منهم .

وأما ما ظن أبو الهذيل أنهم متى لم يكونوا مضطرين الى أفعالهم كانت عليهم فيها مشقة وهم من حيث تكلفوا الافعال ، وقد رأى أن قوله بذلك أدعى الى تخليص الثواب من الشوائب .

فقد بينا أن الذي ينقص<sup>٢</sup> اللذة هو كونهم<sup>٣</sup> مضطرين لامختارين ، وان نبيل الملتزم ما يناله<sup>٤</sup> من اللذات باختياره وإيثاره أكمل للذته وأقوى لمفعته . وأما الكلفة في الافعال، فهي مرتفعة عنهم ، لانهم ينالون ما يشتهون على وجه لا كلفة فيه ولا تعب ولا نصب .

فان قيل : فهذا يبين كون أهل الثواب غير مضطرين، فما تقولون في أهل العقاب وأهل الموقف ؟ .

قلنا : أما أهل العقاب فكونهم مختارين لافعالهم أشد تأثيراً في ايلامهم والاضرار بهم ، لانهم اذا لم يتمكنوا - مع كونهم مختارين - أن يدفعوا منازلهم من الضرر ، كان ذلك أقوى لحسراتهم وأزيد في غمهم . وأما أهل الموقف فبالاجماع يعلم أن أفعالهم<sup>٥</sup> كأفعال أهل الجنة وأهل النار ، لان أحداً<sup>٦</sup> لم

---

(١) الزيادة من ب .

(٢) في خ ينقص .

(٣) في أ : وهم كونهم .

(٤) في ب : ما تناله .

(٥) في ب : ان فعاله .

(٦) في أ : وأحد .

يفرق بين الجميع .

فان قيل : فاذا قلتم أنهم ملجأون الى ألا يفعلوا القبيح فقد ثلم من ذلك كونهم مختارين لأفعالهم على بعض الوجوه .

قلنا : انما يلجأون الى ألا يفعلوا القبيح خاصة ، فالالجاء انما يكون فيما لا يفعلونه ، فأما ما يفعلونه فهم فيه مخيرون ، لانهم يؤثرون <sup>١</sup> فعلا على غيره وينقلون من حال الى أخرى بعد ألا يكون في أفعالهم شيء من القبيح . وليس يمتنع أن يكون الملجأ من وجه مخيراً [ كذلك ] <sup>٢</sup> من آخر ، لانه من الجأه السبع الى مفارقة مكان بعينه هو مخير في الجهات المختلفة والطرق المتغايرة ، فالتخير ثابت وان كان ملجأ من بعض الوجوه ، وليس يجب أن يلحقهم غم ولا حسرة من حيث الجثوا <sup>٣</sup> الى ألا يفعلوا القبيح ، لانهم مستغنون عنه بالحسن ، فلا غم ولا حسرة في الالجاء الى مفارقة القبيح <sup>٤</sup> .

وهذه الجملة كافية لمن اطلع عليها . والله الموفق للصواب .

---

(١) في ب : يورثون .

(٢) الزيادة من أ وخ .

(٣) في أ : من أن الجثوا .

(٤) في ب : الى أفعال القبيح .